المشهد السياسي

المشهد الفلسطيني

حركة حماس ومسار المصالحة الفلسطينية: الدوافع والمآلات

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2018

العنوان: حركة حماس ومسار المصالحة الفلسطينية: الدوافع والمآلات

السلسلة: المشهد السياسي

الكاتب: وحدة البحوث والدراسات

الشهر/ السنة: يناير /2018

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2018

_____

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

مقدمة

لم يكن اتفاق المصالحة الذي أبرمته حركتا فتح وحماس يشكّل مفاجأة كبيرة للمراقبين، بل يمكن القول إن التقدم والزخم الذي حظي به ملف المصالحة الفلسطينية خلال الأسابيع الماضية، كان يشي بأن الفلسطينيين باتوا على وشك إنجاز مصالحتهم الوطنية. بدت هذه القراءة متفائلة آنذاك، خلافًا للمرات الماضية، حيث سيطرت أجواء التشاؤم على غالبية الجهود المبذولة في هذا الملف. كما يمكن القول إن تلك القراءة التي تتحدث عن إنجاز اتفاق مصالحة ينهي سنوات من الانقسام، استندت إلى جملة من المعطيات، لم تقتصر على خفض التصعيد المتراكم من طرف رئيس السلطة فحسب، بل تشمل تغيرًا واضحًا في موقفه باتجاه الانفتاح على المصالحة، وتغيرًا في مواقف الأطراف الإقليمية التي تضع فيتو على المصالحة، باتجاه إبداء انفتاح أكبر على المساهمة بدور ما في هذا الملف، وعلى استعداد أعلى لانفتاح جزئي تجاه حركة حماس.

هذا التغير الذي لم يسبقه أو يؤسس امتلاك حماس أوراق قوة جديدة، تضطر الخصوم والأطراف المختلفة لتغيير مواقفهم. ومن غير الوارد أيضا عزوه إلى المناورة السياسية التي قامت بها حركة حماس في ملف اللجنة الإدارية، والشروط المطلوبة لحلها، أو في ملف العلاقة مع محمد دحلان. لهذا الاعتبار بالذات، يجب تناول العوامل الأخرى التي شكلت روافع لهذا الانزياح الكبير في المواقف، لاستيعاب طبيعة الانفراجة الحالية، والاحتمالات المتوقعة، والمدى الزمني لها، بما يمكّن الأطراف الفلسطينية من حسن استثمارها.

أولًا: العوامل المؤثرة في حدوث الانفراجة الحالية

تبدو الولايات المتحدة، بصفتها المحور الأساس للنظام السياسي الدولي، قد استنفذت الحدود القصوى لاستراتيجية "تسييل المنطقة"، ولعب دور كفة الميزان للتجاذبات والصراعات بين أطرافها، وهو ما كان عنوانًا لمقاربات المختصين بشؤون المنطقة، في محيط مؤسسات صنع القرار الأمريكي، ومحافلها البحثية والاستخبارية على حد سواء. الأمر الذي يدفع إدارة ترامب إلى بدْء استراتيجتها الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، فيما تبدي أطراف المنطقة توثبًا كبيرًا لحصد مكاسب ما بذلته في المرحلة الماضية، من جهود واستثمار للموارد في أشكال الاشتباك القائمة.

لا تبدو هذه الاستراتيجية الجديدة خروجًا عن الرؤية الأمريكية شبه الثابتة للمنطقة في العقدين الأخيرين، مع فارق جديد هو عودة الولايات المتحدة لتجميع معسكر حلفائها، وتسكين الخلافات غير الضرورية في هذا المعسكر، وصيانة نظام الأمن الإقليمي والعالمي الذي سمحت باهتزازه، وذلك من خلال مكافأة حلفائها، ومعاقبة خصومها، وهم "كتلتا الإرهاب الشيعي والسني"، حسب وصف روبرت ساتلوف، مدير معهد واشنطن، وصيانة خطوطها الحمر في مواجهة منافسيها المحتملين، وأهمها روسيا.

في ظل هذه الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، التي بدأ التمهيد لها منذ وصول ترامب للسلطة، بتوجيه مجموعة من التنظيرات نحو حلفاء الولايات المتحدة وأدواتها، للتعامل معها، حدثت جملة من التطورات الإقليمية، التي لا يمكن اعتبارها غير ذات صلة بالملف الفلسطيني والتطورات الحاصلة فيه. وأهم هذه التطورات ما يلي:

1- إعادة بناء منظومة الأمن الإقليمي:

يبدو أن هناك مسعىً دوليًا، وهو أمريكي بالأساس، يحظى بحماسة إقليمية كبيرة، من جانب النظم العربية الرئيسة و"إسرائيل"، لتشكيل تحالف يضمن مصالحها في المنطقة. هذا التحالف هو التجسيد الأمثل لمنظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، حسب الرؤية الأمريكية. وهي منظومة تضم حلفاء غير متجانسين، جرى تحفيزهم للتحالف بناءً على تضخيم مخاوفهم من التمدد الإيراني. إلا أن استمرار عدم حل القضية الفلسطينية، يشكل عقبة أمام هذا التحالف، وتعميق مفاعيله على مستويات مختلفة داخل هذه الدول. وهذا تحديدًا هو ما أدى إلى طرح مفهوم "صفقة القرن. تدرك كافة الأطراف ضعف قدرة الرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية، على تغطية هذه الصفقة فلسطينيا، في مقابل قدرة حركة حماس على تعطيل مفاعيلها فلسطينيا، وهو ما يتطلب تقديم مبادرة للتعامل مع حركة حماس، بما يضمن، بالحد

الأدنى، امتناعها عن تعطيل هذه الصفقة، ويضمن، بحدها الأقصى، تغطية الحركة لها، وشراكتها فيها.

وفي سياق "صفقة القرن"، من المؤكد وجود رغبة أمريكية بمنع توسع وانتشار حلفاء إيران في سوريا والعراق، تجاه الحدود مع الكيان الصهيوني من جهة، ومع الأردن من جهة أخرى، وهو ما يتطلب جهدًا عملياتيًا، أقصاه ضربة عسكرية، لمواجهة هذا التمدد. في ضوء هذا التقدير لدى الطرف الأمريكي و"الإسرائيلي"، فإن إمكانية حدوث مواجهة عسكرية تستهدف أذرع إيران، خاصة في سوريا، وعلى وجه الدقة حزب اللّه، تبقى فرصها عالية نسبيًا، وقد تتخذ سيناريوهات مختلفة.

المطلوب إذن تحييد حركة حماس عن لعب أي دور في إعاقتها، إذ أنها الطرف السني الوحيد القادر والمحتمل أن يخلق عقبات، سواء بتدخل عسكري مباشر من جبهة غزة، أو عبر اتخاذ موقف سياسي يخلق بيئة إسلامية وعربية، معادية لأي دور عربي في هذه الضربة، سواء كانت ضربة صهيونية أو أمريكية. وهو أمر يستحيل تحقيقه بضربة عسكرية لحركة حماس، لأنه سيعطي صورة عن عدوان شامل يستهدف المعادين لـ "إسرائيل" على اختلاف مذاهبهم ومواقفهم. وعلى العكس، يجري التمهيد لتقديم عرض ما للدول العربية، على شاكلة حل للقضية الفلسطينية، على سبيل مكافأتهم على إسنادهم للخيارات الأمريكية، وتقاربهم مع الكيان "الإسرائيلي".

2- منْع قيام تحالفات مضادة:

تتيح الأزمة الخليجية أمام حركة حماس، وقد تكون أتاحت فعلًا، فرصة لتوسيع علاقتها مع إيران، دون مخاوف من خسارة حلفائها الحاليين في تركيا وقطر، وذلك في ضوء وجود تباين بين هؤلاء الحلفاء والدول العربية الحليفة للولايات المتحدة. من شأن هذا التوسع في تحالفات حركة حماس، وإن كانت لم تظهر عليه مفاعيل مباشرة، أن يشكل مخاطر على الرؤية الأمريكية بخصوص الملف الفلسطيني، وهي:

- إفساد الجهود المعمقة التي بذلتها المنظومة الأمريكية وحلفاؤها لفرز المنطقة على أساس طائفي. إذ أن تقارب حماس مع إيران، وفي نفس الوقت احتفاظها بعلاقاتها المميزة مع تركيا، يعني إعادة تظهير فرز سياسي للمنطقة، حسب الموقف من القضية الفلسطينية على حساب الفرز الطائفي سابق الذكر، مما يعني إعادة تركيز الجمهور العربي على المواجهة مع "اسرائيل".
- إقامة بعض قيادة حركة حماس في لبنان، خصوصا صالح العاروي نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، يمثل نافذة لتعاون بين حماس وحزب اللّه، وهو ما تقرؤه أجهزة أمن

الاحتلال كتهديد لأمنه بصفة عامة، وفي الضفة الغربية على وجه التحديد، ذلك أن تحالفًا من هذا النوع بين حزب اللّه وحركة حماس، يثير مخاوف حقيقية لدى صناع القرار السياسي والأمني لدولة الاحتلال، حول إمكانية إشعال مواجهة فعلية، تفضي لوضع يجعل من الضفة الغربية ساحة استنزاف حقيقية. وفي الحد الأدنى، يربك هذا التحالف الرؤية الإسرائيلية والأمريكية بخصوص الشكل النهائي للتسوية مع الفلسطينيين، ويسهّل دعم إيران للمقاومة في قطاع غزة، ويشكل بديلًا ماليًا للقطاع يخفف من وطأة الحصار المفروض عليه، قبل قبض ثمن سياسي من قبل خصوم الحركة مقابل تخفيف الحصار، مما يعني فعليًا أن الذي سيقبض ثمن استثمار هذه الأطراف في حصار غزة، هو إيران.

- التقارب بين روسيا وتركيا، وتطور علاقة حماس بكلا البلدين، من شأنه خلق مخاوف حول تطور محور يجمع هذه الأطراف، ويضع موطئ قدم للروس في الصراع الفلسطيني مع "إسرائيل"، حتى ولو بشكل غير مباشر، إلى جانب وجود حضور تركي متزايد في الملف الفلسطيني.

بسبب هذه المخاطر، التي قد تنشأ من خلال تشكيل محور معادٍ للمنظومة الأمريكية، وتكون حركة حماس أحد أركانه، كان لا بد من تطويع الحركة عبر إدخالها في النظام السياسي الفلسطيني، والنظام الإقليمي المتوقع، ولذا كان لا بد من تقليص دورها المعادي.

3- تحديات من داخل المشهد الفلسطيني:

ومن الدوافع التي تعجل ما يسمى بـ "صفقة القرن"، وجود تحديات من داخل المشهد الفلسطيني، تحتم الاتفاق مع حركة حماس، قبل تفاقم هذه التحديات، والتي منها:

- هناك حاجة دولية و"إسرائيلية" ماسة لضمان ترتيبات انتقال السلطة في حال غياب الرئيس محمود عباس عن المشهد، وبشكل يضمن عدم حدوث هزة في السلطة، وكذلك يحد من أي تعطيل محتمل من حماس لهذه العملية، وذلك عبر ضمان دور محدد ومضبوط لها في النظام السياسي الفلسطيني.
- بسبب إجراءات السلطة التصعيدية ضد غزة، تبلورت ملامح لتقارب كبير بين حركة حماس وفصائل فلسطينية أخرى، من بينها فصائل وازنة في منظمة التحرير، وهو ما قد يؤدي إلى إنتاج كتلة أو جبهة سياسية وازنة، قادرة على إحداث إزاحة في ميزان القوى الفلسطيني الداخلي، وتشكيل ملامح لنظام سياسي فلسطيني جديد، مركزه السياسي فصائل المقاومة المناهضة لعملية التسوية، ومركزه الميداني غزة، قد يحل تدريجيا محل النظام

السياسي الفلسطيني الحالي، والمكون من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- في السنوات الأخيرة للحصار المفروض على قطاع غزة، لم يعد يؤتي الحصار ثمارًا جديدة بالنسبة للدول التي تفرضه. فلم يعد الحصار محورًا لتحريض الجمهور الغزي على حركة حماس، في ظل دخول عناصرها في قائمة من يدفعون ثمنًا مباشرًا لهذا الحصار. كما أن تحديات هذا الحصار باتت عنوانًا لتقارب حماس وقوى سياسية واجتماعية متباينة في قطاع غزة وخارجه، وذلك بتأثير الحاجة للتعامل مع الأعباء الإنسانية الضخمة، التي يلقيها الحصار على أهل غزة، مما خلق حاجة من أجل تحصيل ثمن رفع الحصار من قبل الدول التي فرضته، بدلا من تحوله لعبء يخلق مجتمعًا أكثر عداء للكيان "الإسرائيلي"، وأكثر تقاربًا مع برنامج حركة حماس.
- ظهور تحديات جديدة في الضفة الغربية، تتمثل في استمرار نموذج العمليات الفردية، الذي يبدو أن المنظومة الأمنية "الإسرائيلية" لا تملك علاجًا محددًا له. وكذلك تطور نموذج من النضال الشعبي الجماهيري، على غرار النضال الذي تكرس في الحراك الجماهيري الاحتجاجي على إغلاق المسجد الأقصى، وتكلل بالنجاح. يبدو أن الكيان الصهيوني، وكذلك السلطة الفلسطينية والأطراف المعنية بتهدئة الضفة الغربية، معنيون بدور لحركة حماس في سحب دعمها لهذه العمليات، خاصة أن معظم المشاركين في هذين النموذجين هم من جمهور الحركة، والمتماهين مع برنامجها السياسي.

4- تغيرات على صعيد حركة حماس:

مرت حركة حماس بمجموعة من المتغيرات التي يلحظها خصومها بوضوح، ويسعون لاستشراف دلالاتها باستمرار. بعض هذه المتغيرات تشير إلى تطور النضج السياسي للحركة، باتجاه يجعلها، من وجهة نظر خصومها، "مؤهلةً أكثر"، لتكون طرفًا في الترتيبات السياسية ومعادلات الاستقرار. ومن هذه المتغيرات:

- منذ انتخاب القيادة الجديدة لحركة حماس، تم اختبار رغبتها في الحرب، وذلك عبر عدة تحديات وُضعت أمامها، أبرزها استمرار الحصار، والتصعيد العسكري المتكرر تجاه قطاع غزة، واغتيال الشهيد مازن فقهاء. إلى جانب إجراءات أبو مازن التصعيدية ضد القطاع. وقد أثبتت الحركة قدرتها على الامتناع عن خيارات التصعيد والذهاب نحو المواجهة، الأمر الذي يشكل إغراءً للكثير من الأطراف للنظر إليها كقوة استقرار من الضروري التفاهم معها.

- حاليًا هناك تنافس إقليمي على دور الموجه للكيان الفلسطيني القائم فعليا في قطاع غزة، الذي تسيطر عليه حركة حماس، وذلك في ضوء الرؤية الأمريكية "الإسرائيلية" لدولة فلسطينية مركزها غزة، تشكل كانتونات الضفة الغربية مكونًا ثانويًا فيها.

كخلاصة لهذه الدوافع، يمكن القول إن الرغبة الدولية هي اجتذاب حماس لنوع من الشراكة في النظام السياسي الفلسطيني، تعطلها عن لعب أدوار كابحة للترتيبات الإقليمية بالحد الأدنى، وبالحد الأقصى تدفعها للمشاركة في دعم هذه الترتيبات وإضفاء المشروعية عليها. كما أن هناك رغبة دولية بالاستفادة من الضغط الذي مورس على حركة حماس طيلة الفترة السابقة، وجني مفاعيله، أو استكشاف تأثيره على الأقل.

ثانيًا: الحد الأقصى ضمن الرزمة الحالية

ضمن الرزمة المسماة بـ "صفقة القرن"، والحد الأقصى الذي يمكن أن يناله الفلسطينيون بشكل عام، وحركة حماس بشكل خاص، هو على النحو التالي:

- **الحد الأقصى أمام الفلسطينيين:**

الحد الأقصى للتوجه الأمريكي الحالي هو الذهاب نحو خيار التسوية الإقليمية الشاملة، والتي تشمل حلًا للقضية الفلسطينية. في هذا السياق، يعطي التفاهم القائم بين الإدارة الأمريكية الحالية و"اسرائيل"، تصورًا واضحًا عما يمكن أن يقدموه للفلسطينيين في إطار صفقة التسوية الإقليمية المرغوبة، لا سيما أن الاحتلال لا يرى مبررًا لتقديم الكثير دون حدوث تغيير في ميزان القوى، وذلك في ظل ثقته برغبة الدول العربية في التطبيع معه، وثقته بأن الضغط الأساسي من هذه الدول سيوجه نحو الفلسطينيين لقبول التسوية المتاحة، والتي لن تبتعد كثيرا عن تثبيت الأمر الواقع. وبناء على ذلك، يمكن وصف ملامح هذه التسوية كما يلي:

السماح بإقامة دولة فلسطينية، يكون مركزها وثقلها الحقيقي، وإقليمها الرئيسي هو قطاع غزة، مع توسعة محدودة باتجاه صحراء النقب، أو شبه جزيرة سيناء، وربط الكانتونات الفلسطينية في الضفة، الخاضعة للسلطة الفلسطينية، بهذا الكيان، مع بقاء جسمها الإداري والأمني الحالي كجسم يصلح لإلحاقه بأي سلطة سياسية، سواء كانت دولة فلسطينية في غزة، أو فيدرالية مع الأردن، أو إدارة مدنية "إسرائيلية". وفي أقصى تمدد لهذه الصفقة، قد يتم سحب بعض المستوطنات، وإعطاء حضور سياسي رمزي للفلسطينيين في القدس، مع توسيع صلاحيات الإشراف الإسلامي على الحرم القدسي.

من المؤكد وفي ضوء الخبرة، أن حركة حماس لن تقدم غطاء لهذه التسوية، وحتى السلطة الفلسطينية لا يمكنها قبول هذه التسوية في ظل قيادتها الحالية، خاصة في ضوء غياب غطاء من حركة حماس. وهذا يضع الفلسطينيين أمام بدائل من نموذج الحُزم الجزئية، التي تبدأ بمؤتمر إقليمي عربي مع "اسرائيل"، وبرعاية أمريكية، تنبثق عنه قنوات تفاوضية عديدة، تشكل قنوات للتطبيع العربي مع "إسرائيل"، دون تقدم في حل القضية الفلسطينية. ثم يجري الاستعاضة عن الحل بتسهيلات تقدم على فترات لتحسين وضع السلطة، ورفع مكانتها جزئيًا في كل من الضفة وغزة. وبالطبع فإن هذا المسار سيقدم غطاء فلسطينيًا جزئيًا للتحالف الإقليمي بين الدول العربية و"إسرائيل"، وسيُضعف، إلى حد ما، قدرة الفلسطينيين على معارضته إذا انخرطوا فيه منذ البداية.

- **الحد الأقصى أمام حركة حماس:**

إذا سلمنا أن العوامل الأساسية الدافعة لإحداث هذه الانفراجة، كانت مرتبطة بالعامل الإقليمي والدولي، فإن الثمن المطلوب من حركة حماس هو مواقف سياسية، مثل الامتناع عن تحالفات معينة خصوصا ايران وربما بدرجة أقل تركيا، لا تتوافق مع الترتيبات الإقليمية، وتقديم تنازلات على مستوى مراكمة السلاح واستخدامه، واستعداد الحركة لتغطية الترتيبات الإقليمية المزمعة.

تتصل حدود الانفتاح الدولي، وخاصة الأمريكي، على حركة حماس، بإزالة حزم محددة من العقوبات، وأطواق العزل المفروضة على الحركة، والتي تشمل الحصار الفلسطيني الذي تقوده السلطة ضد الحركة، والعزل الإقليمي الذي تتشارك فيه عدة دول عربية مع "إسرائيل" لتطويق الحركة سياسيا وجغرافيا، والحصار الدولي المرتبط بإجراءات الحصار، وحظر شرعنة الحركة في أي محفل دولي أو محلي، والذي تقوده الولايات المتحدة منذ وقت ليس بالقصير، وتمليه على المؤسسات الدولية الرئيسة.

بناء على ذلك، وفي ظل الثوابت التي تعلن حركة حماس أنها تتمسك، فإن أقصى ما يمكن أن يقدم لحماس هو:

- تقديم الحركة الغطاء السياسي لأبو مازن والسلطة الفلسطينية بشكل عام، دون أن يكون مطلوبًا منها تقديم تغطية سياسية للمفاوضات، وذلك مقابل إلغاء أبو مازن لإجراءات عزل حماس عن النظام السياسي الفلسطيني، ودمجها في مؤسسات هذا النظام في المستويات الوظيفية، والمجلس التشريعي، وحصة حكومية غير وازنة أو مؤثرة، ومواصلة استبعادها من هيئات اتخاذ القرار، أو الهيئات التي قد تمنحها شرعية

دولية. كل ذلك يعني رفع الحصار الفلسطيني عن حركة حماس، مع إبقاء الحصار الدولي عليها.

- الحد الأدنى لما قد تقدمه هذه الانفراجة لحماس على مستوى إزالة الطوق الفلسطيني عنها، هو ما تم حتى اللحظة من وقف التصعيد ضدها، واستعادة مسار المصالحة، والبدْء بخطوات تمكين حكومة التوافق من تحمل مسؤولياتها في قطاع غزة، وهذا يعني ضمنيا تخفيف الحصار المفروض على القطاع، وليس أكثر.
- الحدود القصوى التي يمكن أن تمنحها قيادة السلطة الفلسطينية لحركة حماس، لا تصل لدرجة منحها تمثيلا كاملا في كافة المؤسسات الفلسطينية، فلا زال هذا الملف بيد الأطراف الإقليمية والدولية، وتعهدات السلطة مع الاحتلال.

التقدير الأرجح بخصوص تعامل السلطة مع حركة حماس، هو صفقة ضمن الحدود المتوسطة، تشمل عرضًا للحركة بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية ببرنامج الرئيس محمود عباس، وإجراء انتخابات للمجلس التشريعي ورئاسة السلطة، مع استيعاب النسبة الأكبر من موظفي قطاع غزة ضمن الجهاز الحكومي للسلطة الفلسطينية. علما أن للسلطة الفلسطينية مطالب أخرى تتعلق بسلاح حركة حماس، وعدم معارضتها للمفاوضات. ولكن السلطة لا تملك تقديم الأثمان الخاصة بهذه المطالب من الحركة، دون الموافقة الإقليمية والدولية.

خلاصة التقدير :

مما سبق، يتضح أن النافذة الدولية المتاحة أمام حركة حماس، هي إمكانية دخولها في سياق برنامج متعدد المراحل، يشمل أدوات مكافأة من ناحية، وعقوبات من ناحية أخرى، بحيث يرتبط الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى ضمن هذا البرنامج، بدرجة نضوج حركة حماس حسب المعايير الدولية.

كما يتضح أن الرزمة الحالية لا تتطلب تقديم تنازلات من الحركة، ولا تتضمن مكتسبات كبرى لها، إلا في إطار تخلصها من عبء الاحتياجات السكانية لأهالي قطاع غزة. كما يبدو أن هذا التوجه الإقليمي والدولي تجاه الحركة، مرتبط بجملة من التغيرات في بيئة الحركة وبنيتها، شملت صدور الوثيقة السياسية الجديدة، والتغيير في القيادة، مع إدراك عميق لحاجة الحركة للدخول للنظام السياسي.

بناء على ذلك، فإن على حركة حماس أن تقف أمام الاحتمالات التالية:

- إذا تمسكت حماس، بعد انطلاق الترتيبات الخاصة باستلام حكومة التوافق لقطاع غزة، بحرية قرارها بشأن العمل المسلح ضد "إسرائيل"، وتوقيته " قرار الحرب"، فإن ثمن إشراك السلطة في قرار الحرب، من شأنه أن يجلب للحركة الثمن الذي تريده بخصوص الشراكة في القرار السياسي الفلسطيني ككل، وفي هيئات منظمة التحرير.
- من التحديات التي قد تواجه قيادة حركة حماس في المستقبل، احتمال استئناف دولة الاحتلال سياسة التصفيات، لإزاحة بعض القيادات المعيقة له، وهو ما سيكون من المتعذر الرد عليه، وذلك بحكم الحاجة للحفاظ على المكتسبات والترتيبات القائمة.
- إن أي قبول جزئي أو شامل بمشروع دولة مركزها غزة، يعني فعليا السماح للاحتلال بإنفاذ مخططاته بشكل كامل في الضفة الغربية.
- إن قبول مبدأ تفويض الإقليم بالتفاوض نيابة عن الفلسطينيين، ينتقص من حق الشعب الفلسطيني في الولاية على قضيته، ويفتح بابًا لا يمكن إغلاقه للتطبيع مع "إسرائيل"، حتى لو كان هذا القبول مؤقتًا ومشروطًا بمدى زمني محدد.